



ASSOCIATION
OF SOUTHEAST
ASIAN NATIONS



المجلس المصري للشؤون الخارجية
Egyptian Council For Foreign Affairs

الندوة المشتركة

بين المجلس المصري للشؤون الخارجية

وتجمع سفراء دول رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيا) بالقاهرة
حول

التعاون الاقتصادي والاستثماري بين مصر ودول آسيا

(٤ يونيو ٢٠١٦)

تقديم

السفير عزت سعد السيد

الآراء الواردة في هذا الكتاب تعكس رؤية أصحابها،
ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلس المصري للشؤون الخارجية

مُقَدِّمَةٌ

تشكلت "رابطة دول جنوب شرق آسيا" (Association of South East Asian Nations) والمعروفة اختصاراً بتجمع آسيان (ASEAN) في ٨ أغسطس ١٩٦٧ في بانكوك (تايلاند)، حيث صدقت كل من أندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلاند على إعلان الرابطة، وانضمت إليها لاحقاً كل من بروناي (١٩٨٤) وفيتنام (١٩٩٥) ولاوس وميانمار (١٩٩٧) وكمبوديا (١٩٩٩) ليصبح عدد الدول الأعضاء عشر. ويقع مقر سكرتارية المنظمة في العاصمة الأندونيسية جاكرتا، ويبلغ إجمالي عدد سكان دولها نحو ٦٢٥ مليون نسمة، لتكون في المرتبة الثالثة عالمياً بعد كل من الصين والهند من حيث الكثافة السكانية، وهو ما يمثل نحو ٨,٨% من إجمالي عدد سكان العالم.

وتعمل الرابطة من خلال ثلاث ركائز أساسية عبر ثلاث مجموعات أساسية انتهت الرابطة من بنائها رسمياً في ٣١ ديسمبر ٢٠١٥ حيث تتضمن (المجموعة السياسية والأمنية، المجموعة الاقتصادية، المجموعة الاجتماعية والثقافية)، وقد ساهم ذلك في نقل الرابطة إلى مرحلة جديدة من العلاقات مع القوى المختلفة. ويلاحظ أن دول المنظمة تربط بينها الإرادة والرغبة المشتركة لخلق منطقة آمنة ومستقرة لمجتمعاتها وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والإزدهار المشترك، فضلاً عن إيجاد وحدة مشتركة بين الشعوب قائمة على التنوع وتقبل الآخر.

وقد تأسست مجموعة آسيان الاقتصادية "ASEAN Economic Community" بهدف إيجاد سوق مشتركة وقاعدة إنتاجية قوية قائمة على التدفق

(1) لمزيد من التفصيل حول الرابطة وأهدافها، راجع:

http://www.univ-chlef.dz/renaf/Articles_Renaf_N_06/article_05.pdf

<http://insaniyat.revues.org/8350?lang=en>

<http://www.ahram.org.eg/News/131742/115/457291>

<http://asean.org/asean-economic-community>

الحر للسلع والخدمات والاستثمارات ورؤوس الأموال، فضلاً عن العمالة المدربة بهدف خلق مجتمع تجاري مشترك ودعم بيئة الابتكار والإختراع لتحقيق التنمية العادلة. وأعدت المجموعة تصوراً استراتيجياً لهذا التكامل الإقتصادي بهدف تحقيق الاندماج الكامل مع الاقتصاد العالمي وتعزيز علاقاتها الإقتصادية وبناء شبكة عالمية متنوعة أمام التدفق الحر للتجارة تشمل كلاً من الولايات المتحدة والصين والهند واليابان وأستراليا ونيوزيلاندا وكوريا الجنوبية. ومنذ إعلان المجموعة الإقتصادية عن رؤيتها في نوفمبر ٢٠٠٧، تسارعت معدلات نمو الدول الأعضاء في المنظمة لتصبح أحد أهم القوى الإقتصادية العالمية بإجمالي ٦٢٥ مليون مستهلك ونتاج محلي إجمالي يقترب من ٣ تريليون دولار، وبإجمالي استثمارات أجنبية مباشرة تقدر بنحو ١٣٦ مليار دولار في ٢٠١٤ لتحتل المرتبة السابعة بين أكبر الإقتصادات في العالم. ويتوقع أن تحقق المنظمة نمواً سنوياً يقترب من ٥,٤% خلال الفترة ٢٠١٤-٢٠١٨.

وفي عام ٢٠١٥ أعدت المجموعة الإقتصادية لدول آسيان رؤيتها الاستراتيجية "٢٠٢٥" والتي تبناها قادة المجموعة في قمته الـ ٢٧ للمنظمة في نوفمبر ٢٠١٥ بكوالالمبور، وذلك بهدف إبراز التوجه الجديد لمسار المجموعة خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠٢٥، والذي يدور أحد أهدافه الأساسية حول توسيع الروابط الإقتصادية للمنظمة والمشاركة في فرص التعاون المستقبلية مع الدول صاحبة الرؤية ذاتها، وبخاصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهو ما سيحقق ماتسعى إليه دول الرابطة بأن يكون اقتصادها هو الرابع على مستوى العالم بحلول عام ٢٠٢٥.

في ضوء ماتقدم، وفي ظل سياسة خارجية تسعى إلى تنويع الخيارات والإنتفاح على آسيا، قارة القرن الحادي والعشرين، قام الرئيس عبد الفتاح السيسي بجولات آسيوية شملت كل من الصين واليابان وكوريا الجنوبية وسنغافورة وأندونيسيا، حيث التقى في جاكرتا بالأمين العام لرابطة آسيان Le Luong Minh

في سبتمبر ٢٠١٥، مؤكداً حرص مصر على تعميق تعاونها مع دول الرابطة وتوافق رؤية مصر ٢٠٣٠ مع الرؤية التي أطلقتها المنظمة في ٢٠١٥. وأعرب الجانبان عن أملهما أن ينعكس هذا التوافق على العلاقات الوثيقة التي تربط مصر بدول المنظمة، بما من شأنه تعزيز العلاقات الاقتصادية والمبادلات التجارية بين مصر ودول المنظمة، والتي لا تتجاوز حالياً نحو ٢,٦ مليار دولار عام (٢٠١٤) وزيادة الصادرات المصرية لدول المنظمة، والتي تقدر حالياً بنحو ٥٤٧,٥ مليون دولار وهو ما يمثل نحو ١,٥% من إجمالي الصادرات المصرية، خاصة وأن الرئيس السيسي - في إطار رؤيته الاقتصادية - يسعى لتعميق العلاقات الاقتصادية مع مختلف دول العالم وتعزيز الروابط التجارية والاستثمارية مع الجانب الآسيوي بجانب تحقيق التفاعل الثقافي والمجتمعي بين الشعب المصري وشعوب دول الرابطة.

في السياق عاليه، قام سفراء لجنة آسيان بالقاهرة - والتي تضم سفراء دول الرئاسة الحالية للرابطة والرئاسة السابقة وتلك التالية- بزيارة المجلس المصري للشؤون الخارجية لعقد ندوة مشتركة حول العلاقات الاقتصادية والتجارية بدول الرابطة، يكون أمين عام الرابطة متحدثاً رئيسياً أمامها، حيث كان من المقرر أن يقوم بزيارة عمل للقاهرة في مارس ٢٠١٦. ولما لم تتحقق الزيارة، فقد عاودت لجنة سفراء الرابطة الاتصال بالمجلس لعقد الندوة، حيث اتفق على عقدها في ٤ يونيو ٢٠١٦ بمشاركة عدد من الخبراء والمتخصصين من أعضاء المجلسين المصري للشؤون الخارجية والمصري للشؤون الاقتصادية وسفراء دول الرابطة في القاهرة وبعض كبار المسؤولين بوزارة التخطيط ومدير الإدارة المعنية بوزارة الخارجية المصرية وأعضاء مجالس الأعمال المتعاملة مع السوق الآسيوية، خاصة منطقة جنوب شرق آسيا المجال الجغرافي للرابطة.

وقد جرت اعمال الندوة من خلال محاور أربعة رئيسية هي: سبل تعزيز العلاقات الاقتصادية بين مصر ورابطة آسيان (الجلسة الأولى)- الفرص والتحديات

التي تواجه التجارة والاستثمار بين مصر والرابطة (الجلسة الثانية)- أطر الاستثمار ومجالات التعاون المستقبلية بين مصر والرابطة (الجلسة الثالثة)- والبعد الثقافي في علاقات مصر بدول آسيان (الجلسة الرابعة).

وصدر في ختام أعمال الندوة بيان صحفي، بجانب بعض التوصيات والإستخلاصات التي تم إبلاغها للجهات الرسمية المعنية، كما هو معتاد بالنسبة لأنشطة المجلس المصري للشؤون الخارجية.

هذا ومن يمن الطالع أن نشير إلى ان مصر وقعت في ٦ سبتمبر ٢٠١٦، على هامش قمة دول الرابطة التي عقدت في فيينتيان عاصمة جمهورية لاوس - على وثيقة انضمامها لمعاهدة الصداقة والتعاون لرابطة آسيان " Treaty of Amity and Cooperation"، وهو مايمهد لإنضمام مصر كشريك حوار مع الرابطة^(٢)

وفي ضوء ما تقدم فقد سعدت لجنة آسيان بالقاهرة والمجلس المصري للشؤون الخارجية بتنظيم ندوة مشتركة حول تقديم آسيان للجانب المصري من خلال سلسلة من الجلسات النقاشية بحضور ممثلين عن الحكومة والصناعة وخبراء أكاديميين من الجانب المصري وآسيان لمناقشة سبل تحسين العلاقات الاقتصادية والتجارية وفرص الاستثمار المتاحة فضلاً عن أطر التعاون المستقبلية بين الجانبين.

السفير د. عزت سعد

(2) وقع الوثيقة السفير حمدي لوزا نائب وزير الخارجية في حضور وزراء خارجية الدول العشر الأعضاء وأمين عام الرابطة. انظر في ذلك البيان الصحفي الصادر عن مكتب المتحدث الرسمي لوزارة الخارجية بتاريخ ٦ سبتمبر ٢٠١٦

الجلسة الافتتاحية

سفير د. منير زهران

رئيس المجلس المصري للشؤون الخارجية.

د. أحمد الدرش

رئيس المجلس المصري للشؤون الاقتصادية.

السفير / Leslie J. Baja

سفير جمهورية الفلبين ورئيس لجنة سفراء آسيان بالقاهرة.

السفير / Do Hoang Long

سفير جمهورية فيتنام الاشتراكية لدى جمهورية مصر العربية.

الجلسة الافتتاحية

• السفير د. منير زهران رئيس المجلس المصري للشؤون الخارجية:

افتتح السيد السفير د. منير زهران أعمال الندوة بإلقاء كلمة افتتاحية، عرض فيها بنود اتفاقية الصداقة والتعاون مع دول الجنوب، والموقعة عام ١٩٧٦، وما أكدت عليه من ضرورة الاحترام المتبادل للإستقلال والسيادة والمساواة والسيادة الإقليمية والهوية القومية لجميع الدول وحق كل دولة في تسيير شؤونها الداخلية بعيداً عن التدخلات الخارجية والقهر، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل دولة، تسوية المنازعات بالوسائل السلمية وعدم استخدام أو التهديد باستخدام القوة وضرورة التعاون الفعال فيما بين دولنا، واستلهاً تلك المبادئ الموروثة من الآباء المؤسسين لمجموعة دول عدم الإنحياز في تعزيز التعاون خاصة بعد حصولها على وضعية المراقب في الجماعة منذ عام ٢٠١٣.

وقد أكد السيد السفير رئيس المجلس ضرورة الاستفادة من الركائز الأساسية الثلاث لجماعة آسيان (السياسية والأمنية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية) وبخاصة الاقتصادية، معرباً عن أمله في التوصل لتوصيات من شأنها أن تساعد على الاستفادة من المزايا المتاحة للجانبين لكل من منظمات المجتمع المدني والمتعاملين في الشؤون الاقتصادية والتجارية ورجال الأعمال وحكومات كلا الجانبين.

• د. أحمد الدرش رئيس المجلس المصري للشؤون الاقتصادية:

أعرب د. أحمد الدرش في كلمته عن سعادته باختيار موضوع الندوة، خاصة وأنها تأتي في إطار إطلاق مصر لرؤيتها الاستراتيجية "مصر ٢٠٣٠"، والتي امتازت بالمنهجية والدقة في تحديد المزاي والأهداف وتبني تخطيط استراتيجي بعيد المدى مؤسس على المشاركة المجتمعية، فلم يعد التنفيذ حكراً على السلطة التنفيذية وإنما بالتعاون مع كافة فئات المجتمع، فضلاً عن اعتماد هذه الرؤية على منهجية المشاركة الفعالة مع كافة شركاء التنمية الدولية والمجتمع المدني والحرص على اتساق أهداف التنمية الوطنية مع تلك المعلنة دولياً، وهو ما أعلنه السيد رئيس الجمهورية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الـ ٧٠ عام ٢٠١٥. كما راعت تلك الاستراتيجية الأبعاد الثلاثة لمفهوم التنمية المستدامة (اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً).

وخلال عرض هذه الرؤية، أوضح د. الدرش أن الهدف منها هو أن تكون مصر عام ٢٠٣٠ ذات اقتصاد تنافسي ومتوازن ومتنوع معتمداً على الابتكار والمعرفة قائماً على العدالة والمشاركة باتزان "أيكولوجي"، مستثمرة عبقرية المكان والزمان لتحقيق التنمية المستدامة وترتقي بجودة حياة المصريين، وأن مصر، في إطار سعيها لتحقيق ذلك، استطاعت البدء في تنفيذ مجموعة من المشاريع العملاقة كمشروع تنمية محور قناة السويس وممر التنمية، استصلاح الملايون ونصف فدان، الإسكان الاجتماعي ومكافحة العشوائيات، التغلب على مشكلة الطاقة، منظومة الدعم وتحسين شبكة الطرق، مما يدعم البنية التحتية ويكون محط أنظار المستثمرين في الداخل والخارج، إضافة لتأسيس بنك المعرفة ليكون داعماً أساسياً للبحث العلمي وتوفير المعلومات لكل المواطنين.

وأكد رئيس المجلس المصري للشؤون الاقتصادية أن تلك الرؤية تتواءم مع ما أعلنته مجموعة آسيان الاقتصادية" عن رؤيتها ٢٠٢٥"، في كوالامبور التي أكدت فيها أهمية توسيع الروابط بين دول آسيان بعضها البعض وتوسيعها مع شركاء التجمع في كل من الشرق الأوسط وأفريقيا.

• **السفير Leslie J. Baja سفير جمهورية الفلبين لدى جمهورية مصر العربية، الرئيس الحالي للجنة آسيان بالقاهرة:**

أكد السفير Leslie J. Baja بأن أهمية الندوة تكمن في كونها تركز على الجوانب الاقتصادية ومجالات التعاون بين الرابطة ومنطقة أفريقيا والشرق الأوسط وبخاصة مصر بما تمتلكه من موارد وموقع استراتيجي هام، وهو الأمر الذي كان موضع إهتمام الرئيس السيسي خلال زيارته لسنغافورة وأندونيسيا ولقائه بأمين عام المنظمة، وتأكيد الجانبين على أهمية فتح أطر جديدة من التعاون بين مصر ودول الرابطة.

وشدد على أن الندوة تستهدف تعزيز الروابط الاقتصادية من خلال استعراض الفرص المتاحة وكيفية التغلب على التحديات التي يواجهها القطاع الاستثماري لدى الجانبين، مستعرضاً المزايا التي تتمتع بها المنظمة فهي تزخر بالموارد الطبيعية وعلى رأسها المورد البشري، حيث تحتل الرابطة المرتبة الثالثة عالمياً من حيث عدد السكان بنسبة ٨,٨٥% من إجمالي عدد سكان العالم والسابعة عالمياً من الناحية الاقتصادية بمعدل ناتج محلي إجمالي نحو ٢,٥ تريليون دولار. ومن المخطط أن يحتل اقتصاد آسيان المرتبة الرابعة عالمياً بحلول عام ٢٠٢٥ واستحوادها على نحو ٢,٢٧% من كبرى الشركات الاستثمارية العالمية.

وبالإضافة للنواحي الاقتصادية، أكد سفير الفلبين أن دول المنظمة تعمل على توفير الحماية المجتمعية وتطبيق المعايير العالمية في هذا الشأن.

• **السفير Do Hoang Lon سفير جمهورية فيتنام الاشتراكية لدى جمهورية مصر العربية:**

في تقديمه لرابطة آسيان، عرض سفير فيتنام Do Hoang Long تاريخ تأسيس الرابطة في ٨ أغسطس ١٩٦٧ في بانكوك عاصمة تايلاند، وذلك مع إعلان مؤسسي آسيان الأوائل (أندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلاند) توقيع إعلان آسيان "إعلان بانكوك" وانضمام بروناي دار السلام في ١٩٨٤ وفيتنام في ١٩٩٥ وكل من لاوس وميانمار في ١٩٩٧ وكمبوديا في ١٩٩٩، ليلعب عدد الأعضاء عشر دول آسيوية، وقد اعتمدت تلك الدول في بناء علاقاتها الثنائية على احترام المبادئ الأساسية المنصوص عليها في معاهدة الصداقة والتعاون فيما بين دول جنوب شرق آسيا الموقعة ١٩٧٦.

كما تتألف الرابطة من ثلاثة محاور أساسية يتعلق كل منها ببعد بعينه. فهناك مجموعة آسيان السياسية-الأمنية، ومجموعة آسيان الاقتصادية، ومجموعة آسيان الاجتماعية-الثقافية.

وحول الجوانب الاقتصادية، فقد أوضح سفير الفلبين أن التنمية المستدامة التي تسعى لها دول الرابطة والمعلنة في "رؤية آسيان ٢٠٢٠" والرؤية الاقتصادية ٢٠٢٥ تحتاج لتعزيز علاقات الشراكة الاستراتيجية مع الشركاء في العالم وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بصفة خاصة؛ مؤكداً أن فيتنام ترى ضرورة تنفيذ ذلك بالاعتماد على الركائز الأساسية لدول الرابطة ولابد من العمل على تحقيق تلك الأهداف بصورة أكثر فاعلية.

الجلسة الأولى

سبل تعزيز العلاقات الاقتصادية بين مصر وآسيا

- وزير مفوض تجاري ممدوح مصطفى (منسقاً)
وكيل أول وزارة التجارة، رئيس جهاز التمثيل التجاري الأسبق.
- السفير ياسر النجار
مساعد أول وزير التخطيط.
- السفير Peerasak Chantavarin
سفير مملكة تايلاند لدى جمهورية مصر العربية.
- مستشار أسامة ثروت
مدير شؤون آسيان بوزارة الخارجية المصرية.

الجلسة الأولى

سبل تعزيز العلاقات الاقتصادية بين مصر وآسيا

- **الوزير مفوض التجاري ممدوح مصطفى وكيل أول وزارة التجارة، رئيس جهاز التمثيل التجاري الأسبق (منسق الجلسة):**

أكد بأن اقتصاد دول آسيان العشر اقتصاد قوي، كما أكد عدد كبير من المتخصصين على ذلك. فقد قال عنه الأوروبيون: "بأن هذا التجمع حقق نجاحاً دبلوماسياً وسياسياً يفوق أحياناً ما حققه الاتحاد الأوروبي"، وهو ما أكد عليه الزعيم الصيني أيضاً خلال زيارته لتايلاند وسنغافورة وأندونيسيا عام ١٩٧٣، وجاء التصريح على لسان وزير خارجية سنغافورة: "أن الزعيم الصيني كان يعتقد أنه سيزور دول نامية، لكنه زار وتأثر بالتقدم وآليات السوق الحر التي حققتها تلك الدول".

وخلال عرضه للعلاقات بين مصر والدول العشر، أكد أن المبادلات التجارية بين الجانبين لا تتعدى ٢,٦ مليار دولار (٢٠١٤) وهو رقم ضئيل للغاية، إذا ما قورن بعلاقات مصر التجارية مع دول أخرى وبالتالي فلا تزال هناك امكانية لزيادتها خاصة وأن الصادرات المصرية لا تتجاوز ٦٠٠ مليون دولار لكل دول الرابطة.

كما أكد خلال عرضه لتجربة هذه الدول، أن اجتماعات دول آسيان قبل عام ٢٠٠٠ كانت بوتيرة بطيئة لكنها تسارعت لتصل لنحو ٢٨ قمة، وهو ما يعكس إدراك هذه الدول للتطورات الاقتصادية والسياسية الحالية، بل ان وزراء الاقتصاد والتجارة عقدوا ٤٣ اجتماعاً وفقاً للآلية المتفق عليها للاهتمام بهذين القطاعين؛

مشددًا على ضرورة العمل على الإستفادة من الزيارة التي قام بها الرئيس لسكرتارية الرابطة والقيام بإعداد خطة واضحة للاستثمار والتجارة وتعزيز التعاون مع تلك الدول.

وأعطى منسق الجلسة الكلمة للمتحدثين، على النحو التالي:

• **السفير / ياسر النجار مساعد أول وزير التخطيط:**

أوضح السفير ياسر النجار أنه من خلال الدراسة، فإن العلاقة بين مصر ودول الرابطة تفتقر لوجود خطة تعامل مستقبلية، وهو ما تؤكد عليه الورقة المفاهيمية لهذه الندوة. وخلال عرضه لجهود الحكومة لجذب الاستثمارات وحل مشاكل المستثمرين، أوضح أن مصر، كالعديد من دول المنطقة، وضعت خطة شاملة للتنمية الاقتصادية "رؤية مصر ٢٠٣٠" تشمل العديد من المحاور المحلية والإقليمية والدولية فضلاً عن إيلاء الحكومة اهتماماً كبيراً بتحسين وضع الاستثمار، مما سيساهم في حل مشكلة البطالة وزيادة الناتج القومي الاجمالي من ٤,٥% (المعدل الحالي) لنحو ٦-٧%، بجانب زيادة معدلات النمو، مشددًا على أن تلك الرؤية لا بد أن تخرج من النظرية للواقع العملي، وهو ما تعاني منه كل الدول النامية.

وفي اطار اطلاق كلاً من مصر ودول آسيان للرؤية المستقبلية للتنمية، فلا بد من العمل على تعزيز الفرص لتبادل الخبرات بين مصر وهذه الدول ووضع اطار لذلك، مضيفاً أن مصر أعدت خطاً لمواجهة التحديات التي تواجه الدولة المصرية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً لمواجهتها، ولكن الأهم هو التنفيذ.

أوضح النجار أن الجانبين يمتلكان مجالات عدة للتعاون، وبالفعل تم تنظيم العديد من ورش العمل للتعريف بتلك الاستراتيجية والرؤية المصرية الموضوعية واتفق على ضرورة العمل على مراجعة تنفيذ تلك الاتفاقيات في إطار استراتيجية التنمية.

وأشار إلى أن تجمع آسيان عمل، منذ نشأته، على بناء أطر للتعاون مع جميع دول العالم الآسيوية والكندية والأوروبية والأمريكية، فعلاقتها بكوريا والصين واليابان تم في إطار صيغة (ASEAN+3) و(ASEAN+6) الدول الثلاث السابقة مضافاً إليها كل من الهند وأستراليا ونيوزيلاندا ، بالإضافة لإتفاقيات الشراكة الشاملة بين مجموعة آسيان واليابان وأستراليا وكوريا الجنوبية والصين والهند، واتفاقيات اقتصادية شاملة واتفاقيات التجارة الحرة (FIA) مع الصين واتفاقيات اقتصادية فقط مع الصين واتفاق تجاري وخدمي مع الصين وكوريا الجنوبية والهند واتفاق اطاري للتجارة والاستثمار مع الولايات المتحدة وخطة عمل لتنفيذ الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

وأضاف السفير النجار أن ٩٠% من علاقات دول الرابطة موجهة للدول الآسيوية، وبالتالي فعلى مصر تعزيز علاقاتها مع هذه الدول وبشكل أخص الآسيوية عن طريق العمل على زيادة الصادرات المصرية لتلك الدول لإحداث توازن في حجم التبادل التجاري على الأقل والعمل على الاستفادة من تجارب هذه الدول في مجالات تهم الصناعة والاقتصاد بشكل خاص فيما يتعلق بتحسين الجودة والإنتاجية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة؛ فضلاً عن الاستفادة من مجالات الاستزراع السمكي والصناعات المرتبطة بها وبخاصة في كل من فيتنام وتايلاند.

وأكد السفير ياسر النجار ضرورة العمل على النفاذ لأسواق هذه الدول عن طريق التركيز على إنشاء مركز آسيان، مثل المركز الموجود في طوكيو، والذي يلعب دوراً مميزاً في تفعيل التبادل التجاري والاستثماري بين دول آسيان واليابان ؛ وختاماً اقترح السفير ياسر النجار الإسراع بإنشاء مجلس أعمال مصري مع دول آسيان يضم الخبرات المصرية والآسيوية التي يهتما التعامل مع دول آسيان.

• **السفير/ Peerasak Chantavarin سفير مملكة تايلاند لدى جمهورية مصر العربية:**

في كلمة لسفير تايلاند Peerasak Chantavarin، أوضح أهمية آسيان كقوة اقتصادية في العالم سعت، منذ مفاوضات لاوس في ٢٠١١، لخلق أطر للتعاون مع القوى الاقتصادية الآسيوية (الصين واليابان وكوريا الجنوبية) من خلال ٤٠ جولة تفاوض خصوصاً وأن تلك الدول الثلاث تنتج ١/٢ الإنتاج العالمي، كما أن دول آسيان، كما أوضح السفير النجار، قامت ببناء أطر من التعاون مع دول العالم، كما نجحت تلك الدول في الإستحواذ على حوالي ١٣٦ مليار دولار استثمارات أجنبية مباشرة في مجالات عدة نتيجة تمكنها من خلق عملية من التكامل الاقتصادي بينها عن طريق تخصص كل دولة في صناعة بعينها. فمثلاً تشتهر تايلاند بصناعة المواد الغذائية، وتتركز في فيتنام العديد من الصناعات التكنولوجية كصنع سامسونج كما هو الحال في سنغافورة، بينما تتركز صناعة الزيوت في ماليزيا، وتشتهر الفلبين بالموقع الإستراتيجي الهام وبالعمالة الماهرة عالية الإنتاجية.

وأكد أن دول الرابطة لم تقتصر صادراتها فقط على الموارد الطبيعية، وإنما اتجهت للصناعات التكنولوجية المتقدمة حيث أصبح الإنتاج الصناعي جزءاً هاماً من تلك الصادرات. فمثلاً تايلاند تتجه حالياً للصناعات الالكترونية.

وفي عرضه لرؤية آسيان الاقتصادية ٢٠٢٥، التي تم تدشينها في سبتمبر ٢٠١٥، أكد أنها تهدف لخلق منطقة اقتصادية متكاملة محققة الاندماج الاقتصادي ومنح التسهيلات التجارية وتطبيق مفهوم السوق الحر، مشدداً على أن ذلك لايعني تبني النموذج الأوروبي في هذا الشأن بل إن آسيان تمتلك تجربتها الخاصة مستفيدة بما تمتلكه الدول العشر من ثقافة مشتركة وحدود متواصلة.

وفيما يتعلق بشراكة دول الرابطة مع مصر، أوضح أن هذه الدول لديها إرادة شراكة ورغبة قوية للتعاون مع القاهرة والاستفادة بما تمتلكه من مقومات استراتيجية

على رأسها الموقع الجغرافي وقناة السويس التي تمثل مركزاً هاماً لدول الشرق الأوسط وأفريقيا وبوابة للتنمية والعبور، وبالتالي فمصر تلعب بذلك دوراً هاماً في تحقيق التنمية المستدامة العالمية.

وفي السياق عاليه، أكد السفير التايلاندي أهمية استفادة الجانبين من مقومات بعضهما البعض والنهوض بعلاقاتهما التجارية، حيث تحتل آسيان المرتبة التاسعة من حيث معدل التبادل التجاري مع مصر الذي لا يتجاوز نحو ٢,٦ مليار دولار في ٢٠١٤ (منها ٥٨٤ مليون دولار صادرات مصرية و ١,١ مليار دولار واردات مصرية).

• **المستشار أسامة ثروت مدير شؤون آسيان بوزارة الخارجية المصرية:**

في مداخلته، تناول المستشار أسامة ثروت ما يلي:

- أن لمصر دور ووزن هام في المنطقة إضافة لدخولها في اتفاقيات شراكة استراتيجية مع أفريقيا وأوروبا لتكون ممراً مفتوحاً للمنطقة بأكملها، وكذلك الحال مع دول آسيان التي تلعب دوراً هاماً في المجال الآسيوي وتتمتع باتفاقيات شراكة اقتصادية مع القوى الاقتصادية الآسيوية، ولذلك تسعى مصر حالياً إلى تنشيط العلاقات الاستثمارية مع دول آسيا لاسيما رابطة آسيان.

- تحظى كل من مصر ودول آسيان بموقع استراتيجي فريد، فضلاً عن عضوية مصر في العديد من التكتلات الاقتصادية الهامة كتجمع الكوميسا، وبالإضافة لذلك فان مصر، من خلال دورها الأساسي في إحلال الأمن والاستقرار في المنطقة يؤهلها لإقامة علاقة شراكة مع تجمع آسيان، وبذلك تكون الدولة الأفريقية الأولى التي توقع اتفاقية الصداقة والتعاون مع الرابطة، وهو ما يمهد الطريق للحصول على وضعية شريك للحوار لتكون في هذه الحالة الأولى أفريقياً وشرقاً أوسطياً أيضاً.

- واستعرض كذلك الخطوات التي اتخذتها مصر لتعزيز علاقاتها بالتجمع، فخلال اجتماع للجنة سفراء آسيان بالقاهرة بمساعد وزير الخارجية للشؤون الآسيوية، مؤكداً عزم مصر تعزيز علاقاتها مع دول الرابطة من خلال مسارين: الأول من خلال مقاربة جماعية لإقامة علاقة مؤسسية مع التجمع تبدأ بالانضمام لمعاهدة الصداقة والتعاون تمهيداً للحصول على وضعية شريك للحوار، والثاني من خلال دفع العلاقات الثنائية بين مصر وكل من دول التجمع. كما أكد رئيس الوزراء السابق المهندس إبراهيم محلب حرص مصر على الاستفادة من خبرات التجمع في مجال التعليم الفني والمهني ومكافحة الإرهاب، وذلك خلال زيارته لجاكرتا في ابريل ٢٠١٥ لرئاسة وفد مصر في القمة الآسيوية/الأفريقية، للاحتفال بذكرى مرور ٦٠ عاماً على مؤتمر باندونج الذي مهد ليزوغ حركة عدم الانحياز.

- وفي يوليو من نفس العام وجه وزير الخارجية المصري خطاباً لكل من وزير خارجية ماليزيا، لطلب انضمام مصر لمعاهدة الصداقة والتعاون (TAC) "Treaty of Amity and Cooperation" للرابطة، ولأمين عام الرابطة يشير إلى طلب انضمام مصر للمعاهدة تمهيداً لإنضمامها كشريك حوار للتجمع، وهو ما لقي ترحيباً من أعضاء التجمع والسكرتير العام.

- كما شهد العام نفسه زيارة السيد رئيس الجمهورية للرابطة، خلال جولته الآسيوية التي شملت أندونيسيا مقر الأمانة العامة للرابطة، حيث أعرب خلال لقائه بالأمين العام عن اهتمامه بالنظر في الطلب المقدم من جانب مصر. وفي ٢٦ أكتوبر ٢٠١٥ قدمت مصر ورقتين مفاهيميتين حول العلاقات بين مصر ودول آسيان ودور مصر الإقليمي والدولي لسكرتارية الرابطة، وفقاً لما تتطلبه إجراءات التوقيع على اتفاقية الصداقة والتعاون والحصول على وضعية شريك للحوار.

- وعلى الصعيد الثقافي، أوضح المستشار ثروت أن العلاقات الثقافية قوية وهامة وبخاصة في مجالي الدين والتاريخ، وهو ما يتضح من خلال وجود ٢٢ ألف طالب آسيوي للدراسة في الأزهر فضلاً عن اتفاقيات التعاون بين الجامعات المصرية والآسيوية والقيام بالعديد من الزيارات المتبادلة بين الأزهر الشريف ووزارة التعليم العالي.

- ولتعزيز تلك العلاقات بشكل أقوى أكد ضرورة تسريع وتيرة انضمام مصر لمعاهدة الصداقة والتعاون مع دول الرابطة، وهو ما سيؤهلها لأن تكون "شريك حوار" مع الرابطة.

مداخلات في ختام الجلسة الأولى:

• د. فائقة الرفاعي عضو المجلس المصري للشؤون الخارجية:

طالبت د. فائقة الرفاعي بأهمية العمل على تعزيز التعاون بين مصر ودول آسيان في المجال التكنولوجي ومجال الاتصالات، وتعميق التعاون في المجال المالي والنقدي وبتوقيع مذكرة تفاهم بين البنك المركزي المصري والبنوك المركزية الآسيوية، بما يعمل على تحقيق الرؤى الاقتصادية للجانبين. ولتحقيق ذلك اقترحت دكتورة فائقة إنشاء لجان تشاورية من الخبراء للنهوض بمستوى العلاقات بين الجانبين.

• د. محسن توفيق عضو المجلس المصري للشؤون الخارجية:

أبرز د. محسن توفيق الحاجة لفهم أعمق لسياسة التنمية الاقتصادية في دول آسيان، خاصة وأن هذه النهضة لم تكن فقط على الصعيد الاقتصادي وإنما امتدت لتشمل الجانب الاجتماعي والبيئي، وبالتالي فنحن نحتاج لشرح تلك الأدوات وفهم أعمق للعلاقات وسبل تعزيزها، مع تبني نظرة شمولية في هذا الشأن.

تعليقات ختامية

- أكد سفير تايلاند أن دول آسيان تنظر باهتمام للطلب المقدم من جانب مصر، وأنها نامل في وقت قريب تحقيق التكامل التنافسي بين الجانبين.
- أوضح السفير ياسر النجار أن دول آسيان حققت تنمية اقتصادية ونهضة من خلال تعاونها المشترك مما مكنها من تجاوز التحديات والمعوقات، فكل دولة تبنت رؤية واستفادة من الخبرات المتاحة لتحقيق التنمية فيها وللاتحاد ككل.
- وبالنسبة لمصر، فإنه - من خلال تنفيذها لرؤيتها التنموية - تحتاج لخبرات إقليمية ودولية وبخاصة تلك الموجودة في دول آسيان، إضافة لضرورة عقد ورش عمل حول أداء المؤسسات الحكومية والشفافية والحوكمة وغيرها لتبادل الخبرات والاستفادة من الدروس المتاحة وتحديد مجالات التعاون.
- أوضح سفير سنغافورة في هذا السياق، أن الحوكمة ستساهم في تمكين الدولة من التغلب على المعوقات التي تواجه المستثمرين.
- وفي تعليق ختامي للوزير المفوض التجاري ممدوح مصطفى منسق الجلسة، أكد أنها خرجت بمجموعة من التوصيات تمثلت في ضرورة العمل على تبني رؤية اقتصادية شاملة تغطي الجوانب الاستثمارية والتجارية مدعومة بالجانب السياحي والثقافي لاختراق هذه الأسواق، وتعزيز التعاون بين الجانبين من خلال عدد من المحاور أبرزها:
 - زيادة صادرات مصر لدول الرابطة بهدف تحقيق التوازن في ميزان المبادلات التجارية على المدى القصير.

- العمل على الاستفادة من تجارب تلك الدول، وخاصة المتعلقة بتحسين الانتاجية ومجال الاستزراع السمكي في فيتنام وتايلاند، فضلاً عن مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- العمل على النفاذ لأسواق آسيان عن طريق إنشاء مركز لآسيان، على غرار الموجود في طوكيو، لتعزيز التعاون والصادرات بين دول آسيان وطوكيو.
- العمل على انشاء مجلس أعمال يجمع بين مصر ودول آسيان العشر، يضم مجموعة من الخبراء المصريين المختصين في العلاقات الآسيوية.

الجلسة الثانية

الفرص والتحديات التي تواجه التجارة والاستثمار بين مصر ورابطة أمم جنوب شرق آسيا

- **أ/ أشرف نجيب (منسقاً)**
السكرتير العام للجمعية المصرية الآسيوية لرجال الأعمال.
- **السفير/ علي الحفني**
مقرر اللجنة الدائمة للشؤون الآسيوية بالمجلس المصري للشؤون الخارجية.
- **د. عادل خليل**
نائب رئيس المجلس المصري للشؤون الاقتصادية.
- **د. سامح النمكي**
عضو المجلس المصري للشؤون الاقتصادية.
- **سفير/ Dato Ku Jaafar Ku Shaari**
سفير ماليزيا لدى جمهورية مصر العربية.

الجلسة الثانية

الفرص والتحديات التي تواجه التجارة والاستثمار بين مصر ورابطة أمم جنوب شرق آسيا

• السيد / أشرف نجيب السكرتير العام للجمعية المصرية الآسيوية لرجال الأعمال (منسقاً):

أوضح السيد أشرف نجيب، أن الجهات المصرية المعنية لابد أن تأخذ بعين الاعتبار المؤشر الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي الخاص بترتيب مصر في مؤشر الحوكمة العالمي، موضحاً أهمية هذا المؤشر في التأثير على معدلات الاستثمار، والتي تنعكس بدورها على الوضع الاقتصادي وكفاءة وحجم السوق.

وأضاف أن مصر تفتقر حالياً للآليات التي تمكنها من المنافسة في الأسواق العالمية نتيجة لإرتفاع درجات المخاطرة وانخفاض درجة الكفاءة السوقية، وبالتالي يجب العمل على رفع كفاءة الأسواق حتى نتمكن من الإنتاج بفاعلية، وهو ما سيسمح بجذب المزيد من المستثمرين والمنافسة في الأسواق العالمية. كذلك تعاني مصر من البيروقراطية والروتين، فضلاً عن حجم العمالة الضخم، وعليه لابد من العمل على دراسة التجربة الماليزية في هذا الشأن.

وقد أعطى منسق الجلسة الكلمة للمتحدثين، على النحو التالي:

• السفير / علي الحفني مقرر اللجنة الدائمة للشؤون الآسيوية بالجلس المصري للشؤون الخارجية:

أكد السفير علي الحفني في كلمته، أن سفراء دول آسيان متابعون جيدين لما يحدث في مصر ويقومون بنقل تقديرهم للموقف إلى حكومات دولهم.

وقد نجحت مصر، في زمن قياسي، في التغلب على حالة عدم الإستقرار التي وجدت بعد ثورتين وهذا الإستقرار بالطبع هو ما يهم جمهور المستثمرين في أي دولة. أيضاً فقد تمكنت مصر من التصدي لموجات المنظمات الإرهابية التي إزدادت ضرباتها عقب ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣، ومنذ الوهلة الأولى لحكم الرئيس السيسي أقبلت مصر على مشروع تنموي كبير؛ وهو ما إتضح بعد انعقاد مؤتمر شرم الشيخ لدعم الإقتصاد المصري وإعلان "رؤية مصر ٢٠٣٠" والتي تتم عن نظرة مستقبلية متفائلة وتكراراً لرؤى سابقة وطموحات لزعماء سابقين أرادوا إحداث تحول كبير في بلدانهم كمهاثير محمد في ماليزيا والزعيم تونج في الصين.

وأضاف الحفني أنه على الرغم مما تواجهه الحكومة المصرية من صعوبات وببيروقراطية، إلا أنها تسعى لإستعادة الثقة بين الدولة والمواطنين وتعمل على تحقيق معدلات اقتصادية قياسية في مدة زمنية قصيرة من خلال تنفيذ العديد من المشروعات الكبرى كقناة السويس الجديدة ومحور تنمية منطقة القناة عموماً، وبدأت تنعكس آثارها على ارتفاع معدل النمو لنحو ٤,٢% سنوياً.

ولم تقتصر التنمية فقط على مدن بعينها وإنما هي تنمية ممتدة شاملة معظم المدن المصرية، كما تشمل أيضاً المشاريع الصغيرة والمتوسطة والسعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء من خلال استصلاح ١,٥ مليون فدان.

وأضاف السفير الحفني أنه اعتمادًا على استراتيجية الدولة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فقد عملت الحكومة على مواجهة الأزمات الاقتصادية بإقامة البنية التحتية الأساسية لأي استثمارات فضلاً عن اكتشافات الطاقة والغاز الأخيرة، حيث يساهم ذلك في رفع وتحسين مستوى معيشة الفرد.

وشدد على ضرورة العمل على تنمية قطاع التصدير، حتى يتسنى للمستثمرين من الجانبين الاستفادة من التفضيلات والمزايا الممنوحة، وهو ما سيؤدي إلى تنمية قطاع الأعمال بشكل كبير ويساهم في تدريب العمالة، فضلاً عن ضرورة تعزيز القطاع السياحي من خلال تعزيز حركة الطيران بين الجانبين.

• د. عادل خليل نائب رئيس المجلس المصري للشؤون الاقتصادية:

أوضح د. عادل خليل، خلال تناوله لعلاقات التجارة مع دول آسيان، وبخاصة ماليزيا وأندونيسيا، أنها علاقات قديمة ومتميزة، لكن لا يزال الميزان التجاري يسجل عجزاً لصالح دول آسيان رغم ارتفاع الصادرات والواردات المصرية لتلك الدول منذ ٢٠١٦، كما تمثل الاستثمارات في قطاعي السياحة وتكنولوجيا المعلومات أحد أهم مجالات الاستثمار المتبادلة بين الجانبين. وتأتي تايلاند على رأس الدول المستثمرة في مصر تليها ماليزيا فأندونيسيا فسنغافورة فالفلبين.

وأكد ضرورة استفادة مصر ودول الرابطة من عضويتها في منظمة التجارة العالمية، وبالتالي الخضوع لنفس السياسات والأنظمة فيما يتعلق بقطاعي التجارة والاستثمار، وضرورة العمل على توفير وسائل للنقل، خاصة وأن بعد المسافة يعد أحد معوقات زيادة معدلات التبادل التجاري والعمل على الاستفادة من قناة السويس، ومن مشاريع التنمية المقامة حالياً في منطقة القناة بإقامة صناعات تجميعية لدول

آسيان في اطار اتفاقيات الشراكة الموقعة مع مصر فضلاً عن أهمية العمل على توفير المعلومات والشفافية فيما يتعلق بالمستثمرين وجذب الاستثمارات. وعلى الصعيد السياحي، دعا إلى ضرورة الاستفادة من المستويات المعيشية المرتفعة في هذه الدول لجذب السياح وخاصة في مجال السياحة الدينية والثقافية، كما دعا إلى أهمية الاستفادة من تجربة دول آسيان في عملية تعزيز التكامل الاقتصادي العربي.

• د. سامح النمكي عضو المجلس المصري للشؤون الاقتصادية:

أكد د. النمكي أن الميزة التنافسية هي أحد الأسباب الهامة الدافعة لتعزيز التعاون بين مصر ودول آسيان، ففي قطاع الأعمال يمتلك تجمع آسيان سوقاً كبيراً متنوعاً في كافة المجالات فضلاً عن وجود ميزة تمويلية للمشروعات وارتفاع العائد في سنوات قليلة، وتدفقات معقولة من الاستثمار الأجنبي المباشر، فضلاً عن توفر العمالة الماهرة المنتجة منخفضة التكلفة.

ويضاف إلى كل ذلك أن عملية صنع القرار في هذه الدول تتسم بالسرعة ولا تعطلها البيروقراطية والاجراءات الروتينية.

وقد ساهمت هذه العناصر في قيام آسيان بتحقيق إنجازات ضخمة وتمكنت من خلق شراكات تنافسية في الأسواق العالمية وفي منطقة آسيا. فمثلاً تمثل دول الرابطة بالنسبة للصين فرصة هامة لتوسيع استثماراتها في مجالات البنية التحتية وتكنولوجيا المعلومات، لتكون آسيان بذلك بوابة لجذب المستثمرين بما تمتلكه من رؤية ديناميكية هامة.

كما أن مصر، بما تمتلكه من مشاريع تنموية كبرى في محور منطقة قناة السويس واكتشافات في مجال الطاقة والغاز وتملكها قاعدة صناعية قوية وبنية تحتية في مجال التكنولوجيا، يمكن ان تكون بوابة للمستثمرين من دول آسيان ومركزاً للتعاون المالي مع تلك الدول فضلاً عن إمكانية التعاون في المجال السياحي.

• السفير/ Dato Ku Jaafar Ku Shaari سفير ماليزيا لدى جمهورية مصر العربية:

استعرض السفير الماليزي Dato Ku Jaafar Ku Shaari تجربة آسيان، حيث أوضح أن التجمع الآن هو اتحاد واحد متكامل متنوع الخبرات ومجتمع معرفي، مشددًا على أن دول آسيان ليست فقط شريك في الجغرافيا والثقافة بل هو مجتمع متكامل في جميع الجوانب الاقتصادية والثقافية محققًا تنافسية مع قوى اقتصادية كبرى كالصين واليابان وكوريا الجنوبية. وبالتالي فهي منطقة حضارية تتميز بتنوع الثقافة وارتفاع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي والتعايش معًا، رغم اختلاف الديانات والثقافات بحيث لم يكن الدين معوقًا لهذا التكامل بل نجحت دول الرابطة في أن تمتلك الآن نموذجًا ناجحًا للتكامل الاقتصادي والسياسي والثقافي.

وخلال عرضه للتكامل الاقتصادي بين دول الرابطة، أوضح أن كل دولة تمكنت من النهوض بالناتج المحلي الإجمالي وتمكنت من أن تكون سوقًا كبيرًا جاذبًا للاستثمارات الأجنبية المباشرة، فضلًا عن التمكن من خلق سوق متنوع والقدرة على مواجهة المشكلات التي تواجه هذه الدول بالاستفادة من الخبرات المتبادلة وبناء شراكات قوية مع دول العالم، عن طريق تخصص كل منها في صناعة بعينها مما ساعد في تحقيق هذا الاندماج الضخم، والتوجه نحو تبني آليات السوق الحر وتحرير التجارة المتبادلة، والتوقيع على اتفاقيات شراكة وتبادل للخبرات والموارد والاستثمارات مع العديد من دول العالم ومنها أيضًا الدول النامية، مشيرًا إلى أن أكثر من ٨% من الاستثمارات والصناعات العالمية موجودة في دول آسيان؛ وأنه بجانب التطور الاقتصادي، تعمل آسيان حاليًا على تعزيز مستوى التعليم وتطويره.

كما أشار إلى أن التجربة الماليزية لم تتحقق فقط بالإعتماد على القدرات الماليزية، وإنما نظر مهاتير محمد لكيفية الاستفادة من خبرات الدول الأخرى في مواجهة التحديات والاستفادة مما تمتلكه من موارد وتعاون معه قادة دول آسيان لبناء هذا التجمع، وخلق أطر للتعاون تعود بالنفع على شعوب الرابطة. في هذا السياق دعا السفير الماليزي مصر إلى ضرورة العمل على الاستفادة من خبرات شركائها الآسيويين في نهضتها التتموية.

الجلسة الثالثة

أطر الإستثمار ومجالات التعاون المستقبلية بين مصر ورابطة دول جنوب شرق آسيا

- السفيرة / د. ماجدة شاهين (منسقاً)
مديرة مركز الأمير الوليد بن طلال - الجامعة الأمريكية بالقاهرة.
- السفير / جمال بيومي
أمين عام اتحاد المستثمرين العرب.
- سفير / Premjith Sadasivan
سفير جمهورية سنغافورة لدى جمهورية مصر العربية.
- سفير / د. منير زهران
رئيس المجلس المصري للشؤون الخارجية.

الجلسة الثالثة

أطر الإستثمار ومجالات التعاون المستقبلية بين مصر ورابطة دول جنوب شرق آسيا

• السفيرة/ د. ماجدة شاهين مديرة مركز الأمير الوليد بن طلال بالجامعة الأمريكية بالقاهرة:

أوضحت السفيرة د. ماجدة شاهين في كلمتها الحاجة لإطار متكامل من التعاون والشفافية والقوانين لتشجيع وحماية الاستثمارات، بما يعمل على جذب المستثمرين؛ مؤكدة أن أحد الأطر الأساسية لنجاح تجربة آسيان هو تحديد العلاقات بين المستثمر والحكومات في دول الرابطة وأن هذه الآلية هي إحدى آليات البنك الدولي، والتي تطبقها مصر باعتبارها عضواً في البنك، غير أن الأمر يتطلب تبني أطر للقطاع الخاص من أجل تعزيز التعاون والتنظيم، وتوفير بيئة مناسبة وتعزيز الاستثمارات الحالية وتشجيع تلك المستقبلية عن طريق التنفيذ الصحيح للقوانين ذات الصلة.

جاءت كلمات المتحدثين في الجلسة على النحو التالي:

• السفير/ جمال بيومي أمين عام اتحاد المستثمرين العرب:

عرض السفير جمال بيومي الاهتمام المصري التاريخي بالمنطقة الآسيوية، حيث أكد أن مصر منذ عام ١٩٦٧ مهتمة بالمنطقة الآسيوية، وذلك منذ عهد الرئيس عبد الناصر. إذ أنه في عام ١٩٦٨ بدأت مصر في دراسة الإنضمام للإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (GATT) رغم ظروف الحرب حينها. وعقب انضمام مصر

لهذه الاتفاقية تبعتها الدول العربية الأخرى، ليس هذا فحسب بل تم الاتفاق على انشاء منطقة تجارة حرة للدول العربية لكنها لم تنفذ لأن المفاوضات بشأنها لم تكن منتظمة. وفي عام ١٩٧٤، وخلال قمة الجزائر، تم تأسيس إطار للحوار كما تم في العام ذاته توجه الجماعة الأوروبية نحو تعزيز الحوار مع العرب والذي اشتمل على ٥ محاور هي:

- أوروبا والمغرب.
- أوروبا وجنوب المتوسط.
- أوروبا وشرق المتوسط.
- أوروبا ودول أفريقية كالسودان وأثيوبيا وغيرهما.
- أوروبا ودول الخليج.

وفي عام ١٩٧٧ بدأت مفاوضات الشراكة الأوروبية مع مصر، والتي بمقتضاها كانت مصر تحصل على حصص من السلع الصناعية معفاة من الجمارك ولحصص محددة من الغزل والنسيج وبعض المنتجات الزراعية في مواسم بعينها، وبالتالي فتحت هذه الاتفاقية الأبواب الأوروبية امام السلع المصرية.

وأضاف أن هذا التعاون جعل بعض القوى الاقتصادية العالمية كاليابان تعتبر أن مصر سوقاً استهلاكياً كبيراً وأن مصر بوابة اقتصادية هامة عربياً وإفريقيًا وأوروبياً.

وفي ختام كلمته وجه الدعوة لدول آسيان للإهتمام بالاستثمار في مصر كما هو الحال مع دول الخليج خاصة وأن السعر الحالي للبتروال يؤذن بتغير الأوضاع، داعياً مصر لضرورة العمل على تنظيم النفاذ لسوقها والإهتمام بالعمالة لتوفير عمالة ماهرة منتجة مؤهلة للعمل بالمشروعات الاستثمارية المحتمل إقامتها في مصر.

• السفير / Premjith Sadasivan سفير جمهورية سنغافورة لدى جمهورية مصر العربية:

أكد سفير سنغافورة Premjith Sadasivan في كلمته، أن الرؤية الاستراتيجية لدول الرابطة تمتاز بوجود أربع عناصر أساسية هي: التحرر وعدم التمييز والانتاجية وميكانيكية التوزيع، وهذه المحاور موجودة في قانون الاستثمار الجديد الذي أصدرته الحكومة المصرية، مضيفاً أن هذا القانون، شأنه شأن القوانين الأخرى في مصر، لا يجد طريقاً للتطبيق، وهي نفس المشكلة التي عانت منها دول آسيان في الماضي. لكن في الوقت الحالي، يتمتع المستثمر بحرية الاختيار لاستثماراته هل تكون في دولة ما من الدول العشر أم في الإقليم ككل، أيضاً تعد اتفاقيات الاستثمار الثنائية بين دول الرابطة أحد المميزات الهامة التي تمتلكها هذه الدول.

كما أشاد بما حققته الحكومة المصرية في سبيل التغلب على التحديات الاقتصادية، وبخاصة تأسيسها لمنطقة اقتصادية خاصة لها قوانينها في محور تنمية قناة السويس نظراً لأهميتها الجيوستراتيجية، وذلك في محاولة للاستفادة من التجارب الملهمة من دول آسيان في هذا الشأن كسنغافورة وغيرها من النور الآسيوية، وهو ما أكدته الرئيس السيسي خلال زيارته لسنغافورة.

وشدد سفير سنغافورة على ضرورة قيام مصر بالمضي قدماً في الصناعات اللوجيستية المرتبطة بالموارد الهامة المملوكة للدولة المصرية. فمصر سوق كبير للأسماك في الشرق الأوسط وأفريقيا لكن الصيادين يفتقرون إلى تطوير صناعاتهم وتحويل ذلك لأمر واقع، نتيجة انعدام الخدمات اللوجيستية لتلك الصناعة، كما تحتاج مصر أيضاً لإنشاء سلاسل للصناعات الغذائية وتعزيز عمليات التصدير، كما تلعب الحكومة دوراً هاماً في جذب المستثمرين الأمر الذي يستوجب أهمية الإسراع في إنشاء منطقة تجارة حرة تتمتع بالحوكمة والشفافية وتعزز الصادرات والواردات.

• السفير د/ منير زهران رئيس المجلس المصري للشؤون الخارجية:

في ختام الجلسة أكد السفير منير زهران أنه يتفق مع سفير سنغافورة بأن تنفيذ قوانين الاستثمار هو الأهم من وجود القوانين نفسها، موضحاً أن مصر ودول الرابطة أعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، وأن هناك تعاون فيما بينها في مختلف المحافل الدولية وبصفة خاصة في المنظمة العالمية للتجارة والأونكتاد والمركز الدولي للتجارة، بالإضافة للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة.

وفيما يتعلق بالأجندة الحالية أشار إلى أن مصر ودول آسيان تستفيد من نظام الـ GSTP (النظام الشامل للأفضليات التجارية بين الدول النامية) وهناك ٤ دول من دول آسيان لم تنضم لهذا النظام، مما يستدعي ضرورة النظر في الانضمام حتى تعم الفائدة، مشدداً على أهمية إخطار جميع المنافذ من موانئ ومطارات بهذا النظام حتى تتحقق الفائدة الفعلية منه لكل من المصدرين والمستوردين. وفيما يتعلق بنظام "التعاون الاقتصادي والفني فيما بين الدول النامية"، والمعروف اختصاراً بالـ "SSC"، فقد أوضح أنه قام بأعداد تقرير عام ٢٠١١ به توصيات تم اعتمادها من الجمعية العامة وأوصى بالاستفادة منها.

وأعرب عن أمله في أن تتم مراجعة الاتفاقيات الثنائية التي عقدت منذ عقد الخمسينات، لاسيما اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي وتشجيع وحماية الاستثمارات، والعمل على الاستفادة من خبرة دول آسيان في إنشاء منطقة خالية من السلاح النووي لتطبيقها في منطقة الشرق الأوسط.

الجلسة الرابعة

البحث الثقافي في علاقات مصر بدول آسيا

- السفير / عبد الرؤوف الريدي
الرئيس الشرفي للمجلس المصري للشؤون الخارجية.

الجلسة الرابعة

البعث الثقافي في علاقات مصر بدول آسيا

• السفير / عبد الرؤوف الريدي الرئيس الشرفي للمجلس المصري للشؤون الخارجية:

أوضح السفير عبد الرؤوف الريدي أن البعث الثقافي يحتل أهمية كبرى في العلاقات الدولية، مؤكداً تحقق نبوءة سامويل هنتنجتون بأن الحرب القادمة ستكون فيما بين الحضارات أو الثقافات، وأنه منذ بداية القرن الحالي وقعت العديد من تلك الحروب نتيجة لاختلاف الثقافات، وهو ما تعاضم منذ الغزو الأمريكي للعراق، مشيراً إلى أنه فيما يتعلق بمصر، فإننا لا نعاني من مشكلة صراع الطوائف أو الأعراق أو الأديان، مؤكداً وعي القيادة المصرية بأهمية الوحدة الوطنية واستغلال البعض لبعض الخلافات لتحويلها لصراعات زائفة.

وأضاف أنه فيما يتعلق بمصر ودول آسيا فإن هناك تقارباً فيما يتعلق بمنظومة القيم والعادات والتقاليد كما أن مصر تتفاعل ثقافياً مع دول الرابطة منذ أمد بعيد، لاسيما الدول التي تضم مسلمين في مكوناتها الاجتماعي، سواء كانوا أغلبية مثل أندونيسيا أو أقليات، مشيراً إلى دور الأزهر الشريف في نشر الثقافة الإسلامية في آسيا منذ مئات السنين من خلال آلاف الطلبة والطالبات من الدول الآسيوية الذين يدرسون في معاهده وجامعته أو من خلال البعثات الأزهرية المنتشرة حول العالم.

واختتم حديثه بأن تصادم الحضارات وحرب الثقافات تحتاج لتعاون وتنسيق بين مصر ودول آسيا لتحقيق التفاهم المنشود حتى تعم العدالة الاجتماعية والمساواة، خصوصاً وأن دول الرابطة لديها تجارب ناجحة في التعايش المشترك فيما بين مختلف الثقافات، وهو التعايش الذي ساهم في بناء الدولة والاقتصاد والثقافة.

تعليقات ختامية

• السيد / محمد صابرين نائب رئيس تحرير بجريدة الأهرام:

أكد السيد محمد صابرين ضرورة الاهتمام بالبعد الثقافي، خاصة وأن هناك تحولاً كبيراً في عدد من الدول إما بالخروج من دائرة الفقر لدائرة الرخاء أو العكس.

وشدد على أن مصر لم ينلها ما نال العديد من دول المنطقة من توترات طائفية وعرقية نتيجة امتلاكها لتاريخ طويل من التعايش المشترك والتجانس بين فئات المجتمع. وعليه، وفي إطار اشتراك مصر مع دول آسيان في العديد من الخصائص المشتركة، لا بد من العمل على تحقيق الأمن العالمي عن طريق نشر مفاهيم التعايش المشترك السلمي والعمل على النهوض بالثقافة والإعلام، خاصة وأن الإعلام يلعب دور قوي وهام في المجتمع ويساهم في التوعية وبالتالي فهو شريك في تشكيل الوعي المجتمعي.

وفي ختام حديثه أكد ضرورة الاستفادة من الحوار الذي بدأ بين مصر وسنغافورة لتأسيس إطار للحوار بين الشرق الأوسط ودول آسيان، والعمل على إنشاء منتدى للإعلام بين آسيان ودول الشرق الأوسط، وهو ما سيعود بالنفع على قطاع الأعمال والحكومات ويساعد الشعوب في التعرف على الثقافات والتاريخ المشترك لبعضها البعض.

• الدكتورة/ هدى ميتكيس أستاذة العلوم السياسية بمعهد الدراسات الآسيوية، ومديرة برنامج الدراسات الماليزية، بجامعة القاهرة

أعربت الدكتورة هدى ميتكيس عن أملها في قيام مراكز الفكر Think Thanks بدور نشط لتوطيد العلاقات المصرية الآسيوية، وذلك من خلال عقد ورش عمل وإصدار الكتب ذات الصلة، مما يساعد على التوصل لنقاط مشتركة كنتك التي توصلت إليها دول الرابطة. وفي هذا السياق عرضت د. ميتكيس لدور مركز الدراسات الماليزية بجامعة القاهرة في تعزيز العلاقات المصرية/الماليزية لاسيما في جوانبها الثقافية.

• واختتمت فعاليات الندوة بإلقاء السيد السفير منير زهران للبيان الصحفي المشترك الصادر عن الجانبين ونصه:

بيان صحفي بشأن العلاقات الاقتصادية بين مصر ودول آسيان

انعقدت يوم ٤ يونيو ٢٠١٦ بمقر النادي الدبلوماسي المصري بالقاهرة ندوة مشتركة بين المجلس المصري للشؤون الخارجية ولجنة دول آسيان في القاهرة حول " التعريف بتجمع آسيان وعلاقاته الاقتصادية والإستثمارية والتجارية بمصر"^٣. وقد ركزت الندوة على ثلاثة محاور أساسية وهي "سبل تعزيز العلاقات الاقتصادية بين مصر ودول آسيان، الفرص والتحديات التي تواجه التجارة والاستثمار، وأطر الاستثمار ومجالات التعاون المستقبلية". شارك في أعمال الندوة عدد من الخبراء الإقتصاديين من أعضاء المجلس المصري للشؤون الخارجية والمجلس المصري للشؤون الإقتصادية وعدد من رجال الأعمال وسفراء دول آسيان في القاهرة.

(3) تضم جماعة دول جنوب شرق آسيا والمعروفة اختصاراً بآسيان كلاً من "بروناي (دار السلام)، كمبوديا، أندونيسيا، لاوس، ماليزيا، ميانمار، الفلبين، سنغافورة، تايلاند وفيتنام"، كما تضم لجنة آسيان في القاهرة (ACC) سفراء تسعة من دول الرابطة فيما عدا جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية.

وجاء تنظيم الندوة على خلفية إنشاء جماعة آسيان الاقتصادية (AEC) التي تضم سوقاً متكاملًا يضم ما يزيد على ٦٠٠ مليون مستهلك، بمعدل ناتج قومي إجمالي نحو ٣ تريليون دولار وهو ما يتيح إمكانيات ضخمة أمام الإستثمارات ورجال الأعمال والمعاملات الاقتصادية والتجارية، كما استعرضت الندوة خبرات دول آسيان الاقتصادية وسبل استفادة الحكومة المصرية منها في إطار تنفيذ الحكومة المصرية للرؤية الاستراتيجية "مصر ٢٠٣٠".

كما أشار المشاركون إلى موقع مصر الاستراتيجي الذي يمثل قاعدة اقتصادية هامة بين دول الشرق الأوسط وأفريقيا، فضلاً عن كونه ممراً وبوابة للتجارة بين دول آسيان وأوروبا، كما تم التطرق إلى قيام الحكومة المصرية بتأسيس المنطقة الاقتصادية في محور قناة السويس متطلعة للاستفادة من تجارب دول آسيان في هذا المجال.

وقد أكد المشاركون على أهمية تنمية وتعزيز دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية، خاصة وأنها تمثل نحو ٩٦% من اقتصاديات دول آسيان ويعمل بها نحو ٥٠-٨٥% من إجمالي عدد العمالة، وبالتالي فتلك المشاريع تلعب دوراً هاماً في حل مشكلة البطالة وتحقيق المساواة والعدالة وخاصة في قطاعات الشباب والنساء إضافة لرفع مستوى الدخل، وهو الأمر الذي تعمل عليه الحكومة المصرية من خلال انشاء العديد من تلك المشروعات في مجالات متنوعة كمدنية الأثاث بدمياط وغيرها من المدن الصناعية فضلاً عن إطلاق العديد من المبادرات لتمويل مشروعات الشباب.

وفيما يتعلق بقطاعي التجارة والسياحة، فقد أكد المشاركون على أهمية هذين القطاعين كونهما من القطاعات الرئيسية لتعزيز النمو وتبادل الخبرات والسياسات والتدابير المستخدمة في مصر ودول آسيان مما يمكن من تعزيز تلك القطاعات بطريقة مستدامة وشاملة.

وعلى الصعيد الاستثماري، فقد أشار المشاركون لاتفاق الاستثمار الشامل الذي أبرمته دول آسيان والذي يتمثل في أربعة محاور أساسية "التحرير والحماية والتسهيلات وتشجيع" الإستثمارات، فضلاً عن ضرورة الإلتزام بتبني أفضل الممارسات الدولية لتوفير مناخ آمن وحماية المستثمرين، وعليه وفي إطار سعي الدولة المصرية لإستحداث قوانين جديدة للاستثمار فلا بد من ضرورة العمل على التغلب على الروتين والفساد وضعف تطبيق القوانين الذي تعاني منه أغلب الدول النامية وضرورة العمل على توفير بيئة مستقرة وشفافة لتشجيع المستثمرين.

وفي ختام الندوة تم التوصل للتوصيات التالية:

- أقر المشاركون أن نقص المعلومات أحد التحديات الرئيسية التي تواجه القطاع التجاري في كل من مصر ودول آسيان، وعليه وللتغلب على هذا النقص فقد شددوا على ضرورة تعزيز الحوار وفتح قنوات الاتصال بين الجانبين من أجل العمل على تحسين التواصل وتبادل المعلومات وخاصةً فيما بين القطاع الخاص للطرفين والعمل على تعزيز الحوار من أجل تعزيز التعاون في مختلف المجالات، كما أكد المشاركون على أهمية البعد الثقافي في العلاقات فيما بين مصر ودول آسيان، وضرورة العمل على تشجيع وتكثيف الزيارات المتبادلة بين البنوك المركزية والغرف التجارية لكل من مصر ودول آسيان.

- وقد أكد المشاركون على أهمية العمل على مراجعة كل الاتفاقيات الثنائية المبرمة بين مصر ودول آسيان وعلى رأسها الاتفاقيات الاقتصادية خاصة تلك المتعلقة بالإزدواج الضريبي وتشجيع وضمان حماية الاستثمارات وإبرام اتفاقيات ثنائية مع دول آسيان التي لم ترتبط حتى الآن مع مصر بمثل تلك الاتفاقيات.

- وفيما يتعلق بالمجالات الحيوية كالتجارة والإستثمار والسياحة، فقد أوصت الندوة بضرورة العمل على تعزيز التعاون بين الجانبين والتشجيع على تأسيس إطار للتعاون المستقبلي في تلك المجالات لفتح الطريق بشكل خاص أمام القطاع الخاص من الجانبين - كما أوصوا بضرورة قيام كلاً من مصر ودول آسيان بتنظيم ورش عمل للسماح بتبادل الخبرات واستعراض أفضل التجارب لدى الجانبين في المجالات ذات الإهتمام المشترك.